

كسب الرزق



يقع في صدارة الأولويات بالنسبة للمجتمعات المتأثرة جراء الكوارث الطبيعية توفير الحماية وبذل جهود التعافي وتنمية الموارد التي تحتاجها هذه المجتمعات لتحقيق أمنها الغذائي على الأمدين المتوسط والطويل ووسائلها المستقبلية لكسب الرزق. وفي أوضاع النزوح، والتي تكون فيها المجتمعات قد فقدت ممتلكاتها بسبب الهروب أو الصراعات، تتعرض غالباً لأنشطة كسب الرزق لهذه المجتمعات وقدرتها على دخول الأسواق لقدر كبير من التقييد.

يعتبر توفير فرص كسب الرزق لمجتمعات النازحين إحدى وسائل تحقيق الحماية المعيشية لهذه المجتمعات، وينبغي التنسيق لها مع أطراف الحماية. ويمس هذا الأمر جوهر قضية التنمية البشرية لدى النازحين والتعايش السلمي بين سكان المخيم والمجتمعات المضيفة ويمنع في نفس الوقت ظهور أنماط الكسب السلبية مثل امتهان الدعارة أو العمل في وظائف شحيحة الأجر.

ينبغي أن تستهدف مبادرات كسب الرزق حماية وتعزيز الأمن الغذائي، متى أمكن، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي والمشروعات الصغيرة والتوظيف. وينبغي أن تتسم الاستراتيجيات المعيشية الإيجابية لسكان المخيم بالملائمة وتكون ذات أجور عادلة. وينبغي أن تمنع استراتيجيات كسب الرزق إهدار المزيد من الأصول وتعزز الاعتماد على النفس والتعافي. وينبغي دعم استراتيجيات كسب الرزق والتعايش القائمة أينما ومتى كان ذلك ملائماً، مع السعي في الوقت ذاته لبحث وتوفير الفرص الأطول أمداً في هذا الخصوص.

في ظل غياب وكالات توفير الأمن الغذائي وخدمات كسب الرزق، أو بالتنسيق معها، ينبغي على وكالة إدارة المخيم تقييم المهارات والإمكانيات القائمة المتعلقة بسبل كسب الرزق لسكان المخيم داخل المخيم وخارجه. ومن بين الأشياء الممكنة في ذلك توظيف سكان المخيم فيما تجرى من مشروعات حول المخيم، كمشروع تنظيف أحد المواقع المختارة حديثاً مثلاً من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل أو النقد مقابل العمل.

ينبغي أن يكون لدى سكان المخيم القدرة على دخول الأسواق المحلية، مع إنشاء أسواق كذلك ضمن المخيم تسمح لسكان المخيم والمجتمعات المضيفة بإجراء تعاملاتهم وتبادلاتهم التجارية داخلها. كما ينبغي أن تعمل وكالة إدارة المخيم على تعزيز قدرة الجميع على الانتفاع بهذه الأسواق بشكل آمن، هذا إلى جانب ضرورة أن يتم تعيين إحدى لجان المخيم للعناية بعمليات التخطيط والإدارة اليومية للسوق.

يملك السكان النازحون، والذي عانوا خسائر مباشرة لأصولهم المنتجة والاقتصادية والمالية والاجتماعية، إما بسبب الكوارث الطبيعية أو الصراعات، الحق في الحماية والتعافي وتحسين وتنمية سبل كسب الرزق. وفي أوضاع المخيمات، والتي تعتمد فيها المجتمعات اعتماداً كبيراً على المساعدات والخدمات المقدمة من الآخرين لتلبية احتياجاتها وحقوقها الأساسية، يعد هذا أمراً في غاية الأهمية. وتسهم أساليب كسب الرزق في تحقيق الأمن الغذائي ومنع الإتكالية وخفض حدة العجز أمام درء المخاطر كما تعزز من الاعتماد على الذات ويمكنها تطوير أو بناء مجموعة من المهارات الخاصة أثناء النزوح، والتي قد يكون لها أثرها الإيجابي على صالح المجتمع وفرصه المستقبلية.

وبوسع وكالة إدارة المخيم المساعدة في تحسين المستوى المعيشي العام للسكان ودعم استراتيجياتهم الإيجابية في الكسب من خلال الاستعانة بالوكالات المعنية بتوفير التدريب المهاري والدعم الزراعي والتنسيق معها وكذلك، ومتى أمكن، إقامة المشروعات المدرة للدخل. وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجيات بناء على تحليل للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لمجتمع المخيم والمجتمع المحلي.

ويقع على عاتق وكالة إدارة المخيم العمل على منع استراتيجيات كسب الرزق السلبية بين سكان المخيم، والتي قد تتضمن الدعارة والسرقة والحصول على السلع المجانية من دروب الفساد أو الاحتيال.

كذلك فإن توفير فرص كسب الرزق يمكن أن يعود بأثره الإيجابي أيضاً على الأمن داخل المخيم. ويمكن لمبادرات التوظيف والنظرة البناءة التي يمكن أن تنشأ منها أن تساعد في القضاء على الملل والإحباط وإخماد الدوافع المحركة للأنشطة الإغرامية والعنف. كذلك فإنها قد تسهم أيضاً في مكافحة مخاطر الحماية المرتبطة بتعاطي الكحوليات أو المخدرات وحالات العنف الجنساني. فالعمل والمشاركة - حتى ولو في الأنشطة المحدودة - وحصول المرء على ما يسد به رمقه دون إتكال على أحد - جميعها لها أثرها الإيجابي على تعزيز الشعور بالكرامة واحترام الذات.

وتشمل البرامج والاستراتيجيات الإيجابية لكسب الرزق الرامية لتعزيز الأمن الغذائي والتي تحظى بالدعم في أوضاع المخيم ما يلي:

- حراثة الحدائق أو الزراعة المحدودة، وذلك من خلال توزيع البذور والأدوات الزراعية، ومن خلال دعم عمليات معالجة الغذاء أو من خلال التدريب.
- صيد السمك أو تربية الدواجن أو رعي الحيوانات الداجنة الصغيرة، ويمكن دعم ذلك من خلال توفير أدوات الصيد أو الحيوانات الداجنة.

- الأسواق والاتجار مع الآخرين في المخيم أو لدى المجتمع المضيف، وقد يتطلب ذلك توفير البنى التحتية وإجراءات الأمن الكافية أو الغذاء أو القسائم النقدية لتبادلها في المتاجر. ويجب الحرص على ألا ينتهي المآل بالطعام الذي يتم توزيعه مجاناً في المخيمات إلى بيعه في الأسواق.
 - المشروعات الصغيرة، وهي تتطلب دعم المشاريع المولدة للدخل أو مشاريع التمويل الأصغر والتي بإمكانها أن تدرب الناس على إدارة الأعمال وغيرها من المهارات.
 - الأنشطة المدرة للدخل، وهي تشمل الإنتاج الحرفي أو الحياكة وقد تتطلب تدريباً ودعمًا في تسويق الإنتاج أو بيعها في متاجر بأسعار مناسبة من أجل التحكم في الأسعار أو دعمها.
 - العمالة المأجورة، والتي قد تتم خارج المخيمات في الوظائف مدفوعة الأجر أو مشاريع صيانة وتطوير المخيم. وقد يُستعان فيها بمبادرات النقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل العمل.
- وتعتمد الاستراتيجيات التي يقع عليها اختيار السكان باعتبارها الأكثر ملائمة على ما يملكونه من مهارات وثقافة وإمكانات وموارد وآليات اجتماعية كما تعتمد كذلك على لوائح المجتمع المضيف وسياسات المخيم والأوضاع الأمنية وتوافر الفرص وتعزيزها.

! «تتألف أساليب كسب الرزق من توافر الإمكانيات والأصول (شاملة كل من المصادر المادية والاجتماعية) والأنشطة المطلوبة للكسب بشكل يؤمن لقمة العيش في الحاضر والحياة الكريمة في المستقبل. وتُعرف استراتيجيات كسب الرزق بأنها الوسائل العملية أو الأنشطة التي يحصل الناس من خلالها على الغذاء أو الدخل الذين يمكنهم به شراء الغذاء، هذا بينما تُعرف استراتيجيات التعايش بأنها مجرد استجابات مؤقتة للإحساس بانعدام الأمن الغذائي.» مشروع سفير، ص ١٠٨.

القضايا الرئيسية

الأدوار والمسؤوليات

التقييم

حتى عندما لا توجد وكالة متخصصة في توفير سبل كسب الرزق، يمكن لوكالة إدارة المخيم السعي لتعزيز استراتيجيات كسب الرزق لسكان المخيم. ويعد الأساس الذي تقوم عليه مثل هذه الأنشطة هو التقييم الشامل والقائم على المشاركة للاحتياجات والموارد والمصادر والإمكانات والمهارات والمعلومات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية/القانونية.

وينبغي أن تبحث التقييمات الجارية ضمن مجتمع المخيم المعلومات التالية عن السكان:

- استراتيجيات كسب الرزق والتعايش السابقة والحالية
- المهارات والمعلومات والإمكانات - شاملة ما يتوافر منها لدى السكان من ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والمجتمع المضيف.
- الطبقات الاجتماعية للسكان ومستويات الاستضعاف.
- رؤى وأولويات مجموعة متنوعة من الفئات ذات الأدوار والأوضاع الاجتماعية المختلفة
- الموارد المتوافرة (الإنسانية والتنظيمية والمالية والطبيعية)
- أنماط الإنفاق الأسري ومصادر النقد والطعام.

كذلك فمن المهم كذلك تقييم:

- حجم الطلب المحلي على سلع وخدمات معينة
- ما إذا كان الناس يدخرون أموالاً وأين وكيف
- العلاقات الاقتصادية القائمة - التجارة وتدفعات السلع والعمالة - بين سكان المخيم وبين المجتمع المضيف

◀◀ انظر الأداة ٤ من كتيب الاعتماد على الذات الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المشاركة والتنسيق

تتمثل الخطوة التالية في التواصل مع أصحاب المصالح المختلفين ومجتمع النازحين إلى جانب المجتمع المضيف لمناقشة أولويات دعم كسب الرزق الأكثر جدوى وسبل تعزيزها. وتعد مناهج التقييم القائمة على المشاركة مثل اجتماعات مجموعات المناقشة من بين الوسائل الفعالة للإطلاع على آراء وأولويات الفئات المختلفة ضمن المجتمع. وينبغي على وكالة إدارة المخيم كذلك أن تدعم إنشاء لجنة كسب الرزق، والعناية بضمان تحقيق مشاركة النساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

ويرتبط دعم سبل كسب الرزق ارتباطاً مباشراً بتحقيق التعافي المبكر والبدء في عملية التنمية. ويعد التنسيق مع الأطراف المعنية بالحماية والتعافي المبكر والتنمية أمراً أساسياً لضمان تحقيق شمولية النهج واستيعابه لجميع جوانب دعم سبل المعيشة للنازحين على الأمد الطويل.

◀◀ انظر أداة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتقييم القائم على المشاركة في العمليات على اسطوانة مجموعة الأدوات.

موقع المخيم

من بين عوامل التأثير الهامة التي تملكها وكالة إدارة المخيم تجاه فرص كسب الرزق والكسب لسكان المخيم عملية اختيار الموقع، ذلك أن لموقع أي خيم أثر كبير على فرص وخيارات المجتمع في حصوله على أرزاقه. فمثلاً يؤدي بناء المخيمات الجديدة في المواقع النائية البعيدة عن فرص العمل وكسب القوت إلى إجبار سكان المخيم على الاتكالية البغيضة على المساعدات والمعونات ويجعل من إقامة العلاقات الاقتصادية مع المجتمعات المحلية أمراً مستحيلاً.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن اختيار المخيم، انظر الفصل ٧.

⬆ في سريلانكا وبعد إعصار تسونامي، حدث أن تم أكثر من مرة ترحيل المجتمعات النازحة التي تعيش على الصيد في جنوب البلاد إلى المخيمات والمواقع المؤقتة الواقعة في عمق اليابسة والبعيدة عن المسطحات المائية. وكان هذا في جانب منه يعكس خوف بعض التجمعات السكانية من العيش على مقربة مباشرة من البحر بعد الكارثة. ورغم ذلك، كان اختيار المواقع تسوقه أيضاً اعتبارات مالية وسياسية، فالأراضي البعيدة عن الساحل كانت أرخص ثمناً كما أن الحكومة كانت ترغب في إقامة منطقة شاطئية حازجة ويمنع دخولها أي شكل من أشكال البناء. وكانت نتيجة الانتقال بالنازحين إلى عمق اليابسة هو أن بعض الأسر التي كانت تقطن على الصيد أصبحت الآن عاجزة عن الوصول للبحر، ومن ثم كان بعض الرجال يلجأون غالباً إلى الانفصال عن أسرهم والعيش في أكواخ مؤقتة على الشاطئ، حيث كانوا يقضون جانباً كبيراً من وقتهم، وبما يسمح لهم بالصيد صباحاً ومساءً. ونتيجة لهذا الانفصال عن الأسر، وردت تقارير تفيد تعرض النساء التي تعيش في مواقع المخيمات التي ينتشر فيها تعاطي الكحوليات للانتهاكات من قبل الرجال وبالتالي تم إجبارهن على العيش مع رجال آخرين

المعرفة بالسوق

تحتاج وكالة إدارة المخيم لزيادة فهمها للسوق المحلية والأنظمة الاقتصادية من أجل دعم أشكال التبادل التجاري الملائمة ومتابعة وتأمين استفادة سكان المخيم بالأسواق. ومن المهم بالنسبة لسكان المخيم، بما فيهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، التمتع ليس فقط بالقدرة على الذهاب للأسواق وإنما كذلك القدرة على المشاركة الاقتصادية فيها، وأيضاً الحصول على السلع الغذائية الأساسية وغيرها من السلع الضرورية بأسعار تكون في متناولهم.

وينبغي على وكالة إدارة المخيم، بالتعاون الوثيق مع سكان المخيم، أن تقوم بتخصيص المساحة الكافية لإقامة سوق أو أكثر في مواقع ملائمة تتوسط المخيم لإجراء عمليات البيع والشراء. وقد يتطلب الأمر إدخال توسيعات على هذه الأسواق مستقبلاً ومن ثم ينبغي بعناية تقييم جميع المخاطر الأمنية واحتياجات الحماية الخاصة بإقامة هذه الأسواق. وينبغي أن تشمل البنى التحتية في مناطق الأسواق ما يلي:

- مواقع للحماية من غائلة الطقس وتقلباته صيفاً وشتاءً
- دورات المياه للرجال والنساء
- مرافق للتخلص الآمن من النفايات والقمامة
- مرافق لدعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

ولتحقيق أمن وأمان مواقع الأسواق أهمية كبيرة. وينبغي أن تتسم الحركة والتجوال فيه بالسهولة والأمان ليلاً ونهاراً، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. كذلك ينبغي أن تكون مواقع الأسواق بالإضافة إلى الطرق الرئيسية مضاءة بشكل جيد أثناء ساعات الظلام، وتكون في أماكن يسهل الذهاب إليها من قبل كل من سكان المخيم والمجتمع المحلي، وبما يشجع على التبادل الاجتماعي والاقتصادي.

! تؤثر السياسات الحكومية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتسعير والتجارة، على حجم توافر السلع بالأسواق وحركة التبادل التجاري فيها. ويُعتبر فهم هذه العوامل أمراً مهماً حيث يعين هذا الفهم وكالة إدارة المخيم على الاستفادة بهذه المعلومات في جهودها للوساطة وعملها مع الوكالات الأخرى في محاولات تحسين الظروف والأوضاع.

◀◀ مزيد من المعلومات، انظر الفصل ٢ من كتيب مشروع سفير.

جهود الوساطة والسعي من أجل الاستفادة بالأسواق

في أوضاع النزوح، نجد كثرة من القيود التي تعرقل الاستفادة بالأسواق والموارد، ومن تلك القيود ما تفرضه السلطات نفسها. وينبغي على وكالة إدارة المخيم التوسط لصالح سكان المخيم من أجل تعزيز التبادل الاقتصادي مع المجتمع المضيف وتشارك الموارد الطبيعية رغم عدم إمكانية ذلك في بعض الظروف المعينة. ويمكن تسهيل الاستفادة بالموارد البيئية الأساسية مثل الغابات ومياه الصيد والأراضي الصالحة للزراعة.

وقد يمثل الإجهاد البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية الشحيحة مشكلة كبيرة في العديد من المخيمات. وقد تصبح المشكلات المتعلقة بالاستفادة من الموارد الطبيعية مصدراً لكثير من التوتر والقلق بين المجتمع المضيف ومجتمع المخيم، كما قد يكون لاستنزاف أو

تآكل الموارد الطبيعية، مثل المياه أو الخشب، آثاره الخطيرة على استراتيجيات كسب الرزق المستقبلية. ومن ثم فمن المهم أن تعي وكالة إدارة المخيم حجم العبء الإضافي المفروض على المجتمع المضيف وتسعى لتحقيق مشاركته في عمليات التقييم. وينبغي احترام القواعد والقوانين المحلية المنظمة لاستغلال الموارد الطبيعية وينبغي على وكالة إدارة المخيم من جانبها التوعية بهذه القواعد والقوانين والإشراف على الالتزام بها، كما ينبغي على سكان المخيم والمجتمع المضيف المشاركة بشكل نشط في مراقبة استغلال الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناجمة عن هذا الاستغلال بحيث يمكن تفادي المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن البيئة، انظر الفصل ٦.

التنسيق لمشروعات كسب الرزق

تأتي الوكالات الأخرى بمشروعاتها في تنمية استراتيجيات كسب الرزق في مرحلة متأخرة غالباً من دورة حياة المخيم. وأحياناً ما تتضمن هذه الاستراتيجيات خيارات بديلة لأنشطة كسب الرزق القائمة، أو تطوير لمهارات جديدة. ويتمثل دور وكالة إدارة المخيم هاهنا في ضمان قيام هذه المبادرات على الفهم والاستيعاب السليم للظروف والأوضاع القائمة وتحقيق التنسيق الفعال لها من أجل:

- تفادي أي تداخل بين برامج ووكالات كسب الرزق المختلفة
- ضمان خدمة كل وكالة أو برنامج لقطاع معين من مجتمع المخيم
- التركيز على المهارات اللازمة التي يعتمد عليها السكان أكثر اعتماداً للحصول على ضروريات المعيشة، والتي سيكون لها أفضل إفادة ممكنة عند العودة أو الدمج أو إعادة التوطين
- تشجيع دمج عمليات تقييم وسائل كسب الرزق في تقييمات الاحتياجات الخاصة بالقطاعات الأخرى
- إتاحة الفرص لمشاركة المجتمع المضيف
- إشراك النساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة
- توفير الرصد والدعم المستمر لأي مبادرات جديدة كما تملي الضرورة.

فرص التوظيف

يجب على وكالة إدارة المخيم أن تعي بشكل كامل مدى أهمية خلق فرص العمل لمجتمع المخيم متى أمكنها ذلك، والمساعدة في هذا ربما بإقامة البنى التحتية اللازمة لذلك بالاستعانة بنهج يعمل على خلق وظائف للسكان المحليين. ومتى أمكن، ومن أجل تشارك فرص التوظيف وتعزيز تبادل المهارات، ينبغي أن تشمل خطط الوكالة في ذلك توظيف كل

من سكان المخيم وسكان المجتمع المحلي معاً. ومن جانبها، من المهم أن تقوم جميع جهات توفير الخدمات الأخرى النشطة في المخيم بتشجيع وكالة إدارة المخيم لها على تبني نفس السياسة.

وتذكر ما يلي:

- ينبغي التنسيق لطرق دفع الأجور والرواتب بالإضافة إلى مستويات الرواتب والأجور وتحقيق الانسجام بينها وبين جميع وكالات التوظيف
 - ينبغي إعطاء الأولوية في فرص التوظيف للأسر ذات الأفراد المستضعفين أو الأسر التي لا تجد من يعيها.
 - ينبغي أن يعكس توظيف الرجال والنساء بقدر الإمكان نسبة الرجال إلى النساء في المخيم، وينبغي أن يكون ذلك هو الهدف الذي ينبغي على كل وكالة تحقيقه.
 - ينبغي أن تتسم سياسات التعيين والمكافآت بالعدالة والوضوح والشفافية.
- ومتى كان سكان المخيم ممنوعين من الحصول على وظائف داخل المجتمع المضيف - في مجال الزراعة على سبيل المثال - أو العكس، متى كان المجتمع المضيف غير مسموح له بالاستفادة من الإنشاءات داخل المخيم أو غيرها من فرص التوظيف - فإن هذا يخلق مناخاً من التوتر بين المجتمعين. أما إذا توافرت فرص العمل المشتركة، فحينها تسنح الفرصة لإقامة علاقات من التفاهم والأريحية بين المجتمعين.
- وينبغي تقييم نوعية المكافآت، مثل النقد أو الطعام - أو الاثنين معاً وذلك اعتماداً على السياق- والاتفاق عليها بالتعاون مع سكان المخيم. وكما سبق ونوهنا، ينبغي إشراك سكان المخيم في التخطيط لفرص التوظيف إلى أقصى حد ممكن. وينبغي توفيق هذه البرامج بحيث تساهم في دعم البنى التحتية أو الخدمات في المخيم. ورغم ذلك، ينبغي على هذه البرامج ألا تعرض للخطر أي جهود تبذل للتعبيئة المجتمعية والمشاركة التطوعية والملكية، خاصة في مجالات تطوير الخدمات المجتمعية مثل الأسواق والمراكز المجتمعية و/أو المدارس.

! ثمة تداعيات أمنية تفرض نفسها عند اللجوء لأسلوب الدفع النقدي! فمتى كانت مكافأة العاملين تتم بدفع الرواتب النقدية لهم، ينبغي على وكالة إدارة المخيم وجهة توفير خدمات كسب الرزق أن تضمن تسليم هذه الرواتب في مكان آمن يتسنى فيه للموظفين والعاملين عد نقودهم وأخذ أموالهم بأمان. كذلك فإن كثرة السيولة الخاصة بأموال الرواتب قد تغري بعض العاملين بالوكالات للضلوع في ممارسات فاسدة للاستيلاء على جانب من مخصصات الرواتب. وعليه ينبغي أن يتواجد دائماً اثنان على الأقل من الموظفين أثناء دفع النقود للعاملين مع ضرورة وضوح مسؤوليات كل منهما.

ينبغي على وكالة إدارة المخيم وجهات توفير خدمات كسب الرزق متابعة ما إذا كانت أشكال التوظيف الخارجية التي تشمل أناساً من سكان المخيم وغيرها من أعمال وأنشطة إدار الدخل داخل المخيم تنطوي على شكل من أشكال الاستغلال. وينبغي تحجيم خطر الاستغلال لأقل مستوى ممكن خاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات. وهناك العديد من الحالات التي يرضى فيها السكان النازحون بوظائف إما تنطوي على خطورة أو استغلال أو قسوة في ظروف العمل أو قلة الراتب من أجل إعالة أسرهم.

وبالرغم من أن الحق في السعي لفرص العمل خارج المخيم هو من الحقوق الأساسية التي ينبغي تعزيزها، إلا أنه ينبغي أن يأتي تعزيز هذا الحق عن علم كامل بظروف الاقتصاد المحلي والفهم المشترك للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة التي يمكن أن تعود بها الفرص على المجتمعات المضيفة. وهذا من شأنه أن يمنع انبثاق أي مشاعر للسخط ومشاكل التعايش المستقبلية وفي نفس الوقت يتيح الفرصة للاجئين أو النازحين داخلياً للمشاركة الإيجابية في الاقتصاد المحلي.

❗ النقد مقابل العمل

ينبغي على مدير المخيم العامل مع سكان المخيم في مشروعات النقد مقابل

العمل القيام بما يلي:

- تشكيل لجنة لمراجعة أجور ورواتب كل تجارة أو خدمة أو حرفة والاتفاق عليها من أجل ضمان أن عملية سداد الرواتب تتسم بالشفافية والعدالة ومراعاة مستويات الرواتب المحلية.
- توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة من كل من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف
- ضمان تميز إجراءات التعيين بالصرامة والشفافية
- سداد المكافآت قياماً على المنتج النهائي المكتمل، مع تحديد أجر لكل كمية متفق عليها (على سبيل المثال عدد قطع الطوب الموضوعة في بناء أو عدد الأمتار التي تم حفرها للصرف) وذلك بدلاً من نظام الأجر اليومي الذي تصعب متابعته.
- ضمان الاستعانة بفريق للمتابعة أو أحد المشرفين لمتابعة جودة العمل وحسن سير الأمور والالتزام بأوقات التسليم وكذلك الالتزام بمعايير السلامة والأمان.
- السعي لتوفير الفرص للنساء والشباب للمشاركة
- تدريب فرد أو أكثر من فريق إدارة المخيم على الإشراف على الأمور المالية
- الاستعانة بهذا التدريب كوسيلة لتنمية المهارات المالية وأساليب مسك الدفاتر بين سكان المخيم



- التخطيط للمشروعات الكبيرة على مراحل لضمان السير المنتظم لأعمال المشروعات وإعطاء أكبر عدد ممكن من الناس الفرصة للمشاركة
- الاستعانة بالعاملين من ذوي الخبرة الفنية في تدريب الآخرين من الفريق ودفع مكافآت للمتميزين من المتدربين.
- الاستعانة بالموردين المحليين في جلب المواد والأدوات
- الوعي بأثر مشروعات الإغاثة الطارئة على الأسعار والأسواق المحلية
- الوعي بالمخاطر التي يمكن أن يسببها الفساد الإداري أو المالي على فرص التوظيف

وفي الأوضاع ذات الحجم المحدود للأسواق والغذاء، تكون مشروعات الغذاء مقابل العمل أكثر ملائمة عن مشروعات التقيد مقابل العمل.

! ينبغي على وكالة إدارة المخيم وجهة توفير خدمات كسب الرزق ضمان ألا تؤدي فرص التوظيف المتوافرة إلى جذب طلبة المدارس إليها بحيث تجعلهم يفضلون التسرب من المدرسة من أجل كسب المال!

! غالباً ما تلقى البارات والحانات الصغيرة رواجاً كبيراً في أوضاع المخيمات والأوضاع الشبيهة بالمخيمات. وعندما يتسلم العاملون رواتبهم النقدية يهرع الكثيرون منهم لهذه البارات لتعاطي الكحوليات، وهو ما يخلق مشاكل حماية خطيرة إذا كان الرجال ينفقون دخل الأسرة على الشرب أو تعاطي المخدرات، وبما يجعل الأسرة غير قادرة في النهاية على شراء احتياجاتها من طعام وغيرها من السلع. وتحتاج وكالة إدارة المخيم وغيرها من جهات توفير خدمات كسب الرزق إلى متابعة الموقف والسعي لتوعية الرجال بمسؤولياتهم إزاء من يعيلونهم من نساء وأطفال.

التجارة

عندما تقام المخيمات في المناطق النائية، يصبح من الصعب - بل ومن المستحيل - الذهاب للأسواق المحلية، وبما يجعل من الصعب على سكان المخيم القيام بالتبادل التجاري. وقد يُعزى ذلك أيضاً إلى غياب الأمن في المنطقة المحيطة وتحرش قوات الشرطة وغياب الوضعية القانونية وغياب مستندات الهوية أو السياسات الحكومية المحلية. ومتى كانت هناك قيود مفروضة على التجارة المحلية، سوف تشتد الحاجة لسوق المخيم للقيام بالتبادل الاجتماعي

والتجاري. ومتى فرضت القيود على المدخلات المطلوبة من الأسواق الخارجية، سوف يشدد العنت الذي يواجهه النازحون في إدارة أي مشروعات مربحة داخل المخيم. وقد توفر مبادرات الأمن أو مشروعات كسب الرزق الدعم في مثل هذه الحالات.

ومتى أمكن، فإن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مجتمع المخيم والمجتمعات المحلية يمكن تحقيقه بعدة وسائل. وتستطيع منظمات التنسيق والتعاون أن تجمع بين ممثلي المجتمع المضيف وأعضاء لجنة سوق المخيم من أجل مناقشة فرص العمل والاستفادة بالأسواق المحلية. وينبغي أن تأخذ هذه المناقشات في الاعتبار مستوى فقر المجتمع المضيف المحلي والتنمية الاقتصادية لهذا المجتمع بالإضافة إلى أصول واحتياجات سكان المخيم.

وسوف تسهم متابعة التقلبات في منطقة السوق (بعد عمليات توزيع الغذاء مثلاً) في مساعدة وكالة إدارة المخيم على البقاء على معرفة بأي تضخم في الأسعار، كما تعد هذه الرصد وسيلة جيدة لاختبار البيئة الاقتصادية.

ويمكن للمسوحات السوقية التي تتضمنها أن تساعد في توضيح قضية الضرائب السوقية وكذا التخطيط لوضع أنظمة اقتصادية قياسية وعادلة. وتعد الرصد الدورية للأسواق (من حيث توافر السلع وأسعارها) أمراً مهماً من أجل التقييم المستمر للحالة الخاصة بالأمن الغذائي والنزعات السائدة في الإنتاج الزراعي والتسويق، كما يمكنها أن تسهم في التنبؤ بأزمات الغذاء التي قد تنجم إما عن نقص الغذاء أو فرط الزيادة في الأسعار وذلك قبل حدوثها.

◀◀ لمزيد من المعلومات انظر المذكرة التوجيهية في كتيب مشروع سفير، الصفحات ١٢١-١٢٢.

الزراعة والبستنة وتربية الحيوانات

اعتماداً على تجارب وخبرات سكان المخيم وموقع وحجم المخيم وتوافر الحدائق ذات الأرض الصالحة للزراعة وحدائق الخضراوات، يمكن لبعض سكان المخيم على الأقل المشاركة في بعض الأنشطة الصغيرة مثل تربية الحيوانات أو الأنشطة الزراعية الأكثر شمولية. وحتى في المناطق الحضرية، تصبح البستنة خياراً ملائماً كوسيلة للحصول على الطعام المغذي والمتوازن وكوسيلة في الوقت ذاته لتوليد الدخل.

وينبغي أثناء عملية اختيار الموقع إجراء تقييم مبدئي لمدى توافر الأراضي ونوعيتها وصلاحياتها لأغراض الحرت أو الرعي صغيرة النطاق. ويمكن التفاوض بشأن الاستفادة من هذه الأراضي فيما بعد مع ممثلي المجتمع المضيف والسلطات، وقد يتطلب الأمر بعض التدريب وتوفير بعض المدخلات بصفة مبدئية (مثل البذور أو الحيوانات) بالإضافة إلى خدمات الرصد ودعم الخدمات. وفي بعض الأحوال، وكما هو الحال في الاستجابات لزيادة الرقعة الحضرية، قد تسهم بعض الدورات التدريبية على زراعة المحاصيل والبستنة في تشجيع الناس على العودة لوسائل كسب الرزق ذات الطبيعة الريفية.

❗ ينبغي التخطيط لزراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات الداجنة بحيث لا يؤثر هذا الأمر على فرصة الفئات الأخرى في الحصول على الموارد المهمة، خاصة المياه.

التدريب والمشروعات المدرة للدخل

غالباً ما يتم توفير البرامج التدريبية والبرامج المدرة للدخل في المخيمات. وتتفاوت أنواع وطبيعة هذه البرامج بشكل كبير اعتماداً على سكان المخيم وثقافتهم وبيئتهم الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للتدريب وأنشطة توليد الدخل أن تحقق العديد من المنافع على كل من المدى القصير والطويل. فعلى المدى الطويل، يمكن لهذه الأنشطة أن تشجع الناس على البحث عن عمل يوائم ما لديهم من مهارات وخبرة. وعلاوة على ذلك، فإن التدريب على المهارات والعمل وتجربة المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل قد تكون لها تداعياتها الإيجابية كما تسهل من إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في البلد أو منطقة الوطن أو أثناء إعادة التوطين.

وتستهدف بعض أنواع معينة من التدريب تحقيق المساهمة للمجتمع المضيف. وينبغي أن يتم تصميم البرامج مع المجتمع المضيف قياماً على ما يتم إجراءه من مشاورات وتحليل تسفر عن تحديد الاحتياجات والتفضيلات وملكية الموارد واتخاذ القرارات بشأنها.

كذلك فإن بإمكان الأنشطة التدريبية والأنشطة المدرة للدخل في المخيمات أن تسهم بشكل كبير في استعادة الناس لإحساسهم بعودة الأمور إلى طبيعتها قبل النزوح وبناء الثقة بالنفس. ويكون لبرامج التدريب أثر إيجابي على خفض الضغط وآثار الصدمات العاطفية. كذلك فإن بإمكان المشاركة في التدريب أو المشروعات الصغيرة أن تسهم في حماية الناس من كل من التجنيد القسري و/أو الطوعي في القوات أو الفصائل المتحاربة.

❗ ينبغي أن تُبحث القضايا القانونية المتعلقة بوضعية مجتمع المخيم وحقوقهم في التوظيف والتزاماتهم الضريبية وحرية انتقالهم وقدرتهم على الحصول على الفرص الاقتصادية، نظراً لأنها سوف تؤثر على مستوى توافر فرص توليد الدخل وإمكانية الانتفاع بالمهارات المكتسبة حديثاً في سوق الوظائف المحلية.

ويتخذ التدريب على المهارات عدة أشكال، ومنها ما يلي:

- التدريب على يد المدربين المؤهلين من النازحين داخلياً
- التدريب الحي في موقع العمل
- الحلقات التدريبية وورش العمل
- الفعاليات التدريبية.

! من الهام جداً التركيز على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المعرضة للخطر والقادرة على أن تكون فاعلة اقتصادياً. ومن جانبها، يجب على الوكالات المسؤولة والراعية أن تعمل على تنظيم الأنشطة التدريبية والأنشطة المدرة للدخل والمخصصة للأفراد والفئات مثل الأسر التي تعولها امرأة والأسر التي بينها حالات إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والشباب والأشخاص المعاقين وغيرهم من المهمشين في مجتمع المخيم.

لكي يتحقق له النجاح ، ينبغي أن يصحب التدريب المهاري الذي يستهدف التوظيف الذاتي إقامة فصول لمحو الأمية بالقراءة والحساب بالإضافة إلى التدريب على إدارة الأعمال، والتي تجعل المتدربين ملمين بالمعلومات الأساسية اللازمة لإجراء دراسات الجدوى وحسابات التكاليف والتسويق و/أو الإدارة المالية ومسك الدفاتر.

◀◀ لمزيد من المعلومات، انظر كتيب الاعتماد على الذات الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الملحق ١، ١٣، ١.

ينبغي أن تكون وكالة إدارة المخيم على علم كذلك بما يلي:

- أن المهارات التي لا تدخل مرحلة التطبيق العملي خلال بضعة أشهر قليلة من التدريب سرعان ما تنسى.
- من الضروري تفادي إشراك أعداد تفوق الحد المطلوب في نفس النشاط المدر للدخل لكي لا يتشبع السوق من جهة ولكي لا تشح فرص الدخل في مرحلة لاحقة من جهة أخرى، ومن ثم فإن الأمر يتطلب قبل البدء به تحليلاً للاحتياجات والفرص والأسواق.
- من الضروري التنسيق مع الوكالات المعنية لتفادي الازدواج ووضع المعايير للمناهج المختلفة المتعلقة بالحوافز وتوفير المواد وإصدار الشهادات وطول أمد التدريب.
- ينبغي أن تتسم عملية اختيار سكان المخيم وسكان المجتمع المضيف بالعدالة والشفافية.
- من المهم دعم أي جهات لتوفير خدمات كسب الرزق في تحديد أفضل المتدربين من بين سكان المخيم والمجتمع المضيف.
- من الهام جداً تعزيز مشاركة المجتمعات المضيفة.
- من الضروري التواصل مع جهة توفير خدمات كسب الرزق المسؤولة وإدراج عنصر تدريب المتدربين في برامج التدريب على المهارات.
- أن مدة الفترة التدريبية تتفاوت تبعاً لطبيعة المادة التدريبية والظروف والأوضاع الخارجية. ومن المهم ملاحظة ما تم إجراءه بدقة أثناء العملية التدريبية وأن يتم منح شهادات لاعتماد هذا التدريب في نهاية البرنامج.

- قد يتطلب الأمر داخل المخيمات قصر الدورات التدريبية على مدة تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر حتى يتسنى تسجيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص.
- يجب تحديد وتخصيص مرافق التدريب ومرافق التخزين الكافية.

! ينبغي أن تتاح الفرصة لسكان المخيم الذين استكملوا دوراتهم التدريبية المهنية للعمل هم أنفسهم في سلك التدريب. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي وضع دورات لـ «تدريب المتدربين» والتي توفر المهارات التدريسية للمدربين المستقبليين. وتعد هذه الدورات استثماراً قيماً، حيث تجعل من عملية التدريب عملية مستدامة كما تعود على المجتمع بفوائد قصيرة وطويلة الأمد.

المنح

قد تتضمن برامج توليد الدخل بعض برامج المنح، والتي يصحبها كثيراً التدريب على مهارات القراءة والحساب وإدارة المشروعات. ويكمن الفارق بين المنح وبين التمويل الأصغر في انعدام شرط سداد المبلغ الممنوح. وقد يتم تخصيص المنح إما بشكل عيني أو نقدي، وذلك اعتماداً على توافر المدخلات المطلوبة في السوق المحلية والأشخاص الذين تستهدفهم هذه المنح. وترجع قيمة برامج المنح في أهميتها الخاصة بالنسبة لدعم سبل كسب الرزق للقطاعات الأكثر استضعافاً من سكان المخيم ولتوفير المدخلات الصغيرة لوسائل كسب السكان للرزق في الأوضاع المتسمة بمحدودية القدرة على الاستفادة بالأسواق. وأحياناً ما تتم مكافأة الذين نجحوا في استخدام المنحة بتوفير قرض لهم بعدها.

مشروعات التمويل الأصغر

قد تتضمن البرامج المدرة للدخل خدمات التمويل الأصغر التي تصحبها إقامة الدورات الملائمة مثل دورات التدريب على الإلمام بمهارات القراءة والكتابة أو إدارة الأعمال. ويساعد التمويل الأصغر النساء والرجال الفقراء على الحصول على رأس المال الضروري للمشاركة في التوظيف الذاتي والمساهمة في التنمية من أنفسهم.

وقد تكون خطط التمويل الأصغر صعبة التنفيذ في أوضاع المخيمات نظراً لأنها تتطلب ما يلي:

- درجة معينة من الاستقرار السياسي والديموغرافي
- اختيار العملاء الملائمين من ذوي الجرأة والطموح لإقامة المشروع
- اقتصاد نقدي فاعل
- نهج طويل الأمد يتضمن التقييم الكافي والتصميم البرامجي الملائم.

◀◀ لكي يتحقق لها النجاح، من الهام جداً أن يقوم على توفير خطط التمويل الأصغر الوكالات ذات الخبرة في هذا المضمار وعلى أساس أفضل الممارسات السائدة. ويمكن لتعزيز الأنشطة التجارية والتوظيف الذاتي أن يعودوا بالمنفعة على كل من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف. ولمزيد من المعلومات، انظر كتيب الاعتماد على الذات الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الملحق ٩، ١٣، ١٠، وكذلك، الكتيب التدريبي المعنون «مدخل إلى التمويل الأصغر في المجتمعات المتأثرة بالصراعات» الصادر عن منظمة العمل الدولية/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

مشاركة سكان المخيم

تعد مشاركة السكان النازحين أمراً ضرورياً عند حماية أو إعادة وضع أو تطوير سبل كسب الرزق، خاصة في أعقاب حالات الطوارئ عندما تحظى عمليات تسليم المساعدات السريعة والهائلة بأولوية على التدريب أو البرامج المولدة للدخل.

ومن بين الوسائل الملائمة لتسهيل هذه الفترة الانتقالية وإشراك سكان المخيم في أعقاب حالات الطوارئ، وفي نفس الوقت تعزيز وسائلهم في كسب الأرزاق، توفير التوظيف في مجالات الرعاية والصيانة والتنمية في المخيم على نحو ما ناقشنا في السابق. وثمة وسائل أخرى تشمل:

- تشكيل لجنة لوسائل كسب الرزق أو فئات مصالح/ دعم قادرة على توفير بعض المهارات المعينة
- تشكيل لجنة لسوق المخيم، وتكون مسؤولة عن التخطيط للسوق وتطويره وإدارته، والتصدي كذلك للقضايا الخاصة بالتخلص من النفايات والأطعمة الصحية
- إقامة المنتديات ومجموعات المناقشة للتداول بشأن الأمن الغذائي وفرص توليد الدخل وغيرها من القضايا الخاصة بالأعمال والمشروعات مع سكان المخيم والمجتمع المضيف.
- بحث الاستراتيجيات المختلفة التي يتسنى من خلالها للرجال والنساء والمراهقين تعزيز وسائلهم في كسب الرزق.

يعد إشراك سكان المخيم في تقييمات الاحتياجات والتخطيط للمشروعات المولدة للدخل والتدريب أمراً ضرورياً من أجل ضمان إقامة أكثر الأنشطة ملائمة وإلحاحاً. ومن المهم ضمان تمتع النساء بتمثيل عادل لهن في هذه المنتديات.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن المشاركة المجتمعية، انظر الفصل ٣.

▲ يستطيع السكان النازحون - وشريطة توافر الرقابة الحريصة - أن يلعبوا دوراً مهماً في توفير مواد البناء لتطوير مخيمهم وفي نفس الوقت خلق فرص لكسب أرزاقهم. وفي سريلانكا وسيراليون، كانت إحدى وكالات إدارة المخيمات قد قدمت يد المساعدة لسكان المخيم والمجتمعات المضيفة من خلال الاستجابة لمطالباتهم بتوفير مواد بناء أسقف المساكن والموفرة في التكاليف من سعف النخيل. وقد تحسنت العلاقات بين المجتمعين من خلال تشاركتهم للعمل - حيث قام المجتمع المضيف بحصد المواد الخام بينما قام سكان المخيم بإعدادها. وبهذه الطريقة، استطاع السكان النازحون المساهمة في تطوير مخيمهم - وبما غرس فيهم الاحساس بالفخر والانتماء - وفي نفس الوقت أتاح لهم الحصول على فرصة مهمة لكسب الرزق.

مشاركة النساء

من المهم ضمان تحقيق مشاركة النساء، وبالوسائل التي تناسب ثقافتهن وثقافة مجتمعهن، في الزراعة والتدريب المهني والأنشطة المولدة للدخل. وقد يتطلب الأمر رفع الوعي بالحاجة للمشاركة النسائية بصفة مستمرة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان مشاركتهن. ونظراً للأعباء المنزلية الواقعة على النساء والتي تبتلع معظم أوقاتهم، يكون من الضروري غالباً أن يتم ضبط مواقيت التدريب وغيره من المبادرات التنظيمية بعناية. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء مراكز للرعاية اليومية وغيرها من برامج رعاية الأطفال البديلة لضمان مواصلة المشاركة النسائية. وفي بعض الثقافات نجد أن المشاركة النسائية قد تعتمد على السماح لأحد الأقارب الرجال أو النساء بمرافقة المرأة.

قائمة المراجعة الخاصة بوكالة إدارة المخيم

- تم اختيار موقع المخيم بالأخذ في الاعتبار توافر فرص كسب الرزق والقدرة على الاستفادة بالأسواق.
- تم إجراء تقييم شامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ووضع النازحين فيما يتعلق بالأمن الغذائي وأنشطة كسب الرزق (السابقة والحالية)
- كان التقييم يقوم على المشاركة وتضمن النساء وتمثيل الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- تحديد الأولويات الخاصة بحماية الأصول وتعزيز سبل كسب الرزق والدعم والتنمية.
- عمل وكالة إدارة المخيم لتحديد برامج كسب الرزق والتي بإمكانها دعم تطوير استراتيجيات المعيشة الإيجابية.
- محورية مشاركة سكان المخيم والمجتمع المضيف في التخطيط للمبادرات وتنفيذها ومتابعتها والتقييم النهائي لها.
- القدرة على الذهاب للأسواق وتمتعها بالأمان، مع توافر البنى التحتية الداعمة الكافية – مثل توافر الطرق المؤدية للسوق وأعمدة الإنارة.
- تشكيل لجنة للسوق في المخيم.
- سعي وكالة إدارة المخيم لتسهيل حصول سكان المخيم على الموارد الأساسية – مثل الأراضي والرعي والمياه – والتي يمكنها دعم سبل الاقتيات وكسب الأرزاق.
- تحديد المشكلات البيئية وعلاجها لضمان الإدارة الجيدة للموارد الشحيحة وبما يحقق مصلحة السكان النازحين والمضيفين.
- تركيز مشروعات كسب الرزق على أكثر المهارات التي يحتاجها الناس وبحيث تتضمن مشاركة المجتمع المضيف وكذلك مشاركة النساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- تعطي وكالة إدارة المخيم الأولوية للعماله المحلية في مشروعات رعاية وصيانة وتطوير المخيم وتشجيع جهات توفير الخدمات على القيام بالمثل.
- ضمان التخطيط الجيد لمبادرات النقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل العمل، وتمتعها بالشفافية والعدالة والملائمة للأوضاع.
- متى أمكن، إقامة العلاقات التجارية بين سكان المخيم والمجتمع المحلي.

- دعم المشروعات الزراعية الصغيرة لتعزيز كل من التغذية وسبل كسب الرزق.
- مراعاة الدورات التدريبية ومشروعات توليد الدخل للسياق الثقافي والاحتياجات والتفضيلات والموارد (البشرية والاقتصادية والطبيعية).
- تشجيع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة والنساء ودعمهم للمشاركة الفعالة في اقتصاد المخيم.
- استخدام مشروعات التمويل الأصغر في حالة توافر طلب على الخدمات المالية وكان لدى العملاء القدرة على السداد.
- تحديد الأفراد الأكثر استضعافاً – والمعتمدين على الآخرين في حياتهم اليومية ومن ثم لا تنطبق عليهم شروط الترشيح للاستفادة من التمويل الأصغر.
- لعب سكان المخيم، بمن فيهم النساء، لدور محوري في تطوير مبادرات كسب الرزق في المخيم ودعمهن على النحو الملائم بخطط رعاية الأطفال بما يسمح لهن بالمشاركة.

❗ تتوفر معظم الأدوات والنشرات وغيرها من الوثائق المشار إليها على أسطوانة مجموعة الأدوات (Toolkit CD) والمرفقة بكل كتيب مطبوع. كذلك تم وضع روابط لتحميل الملفات الخاصة بالموضوع من على شبكة الإنترنت.

- القائمة المرجعية لاستبيان التقييم
تساعد هذه القائمة المرجعية المقدمة من برامج «العمل المتعلق بحقوق الطفل» في سيراليون وكالة إدارة المخيم على تقييم الاحتياجات والخلفيات والخبرات والأنشطة الاقتصادية للمجتمع المضيف والاحتياجات المحلية والعلاقات الاقتصادية القائمة (أو المتوقعة مستقبلاً) بين سكان المخيم وبين المجتمع المضيف.
- عينة لمذكرة تفاهم في سيراليون بين وكالة إدارة المخيم وإحدى جهات توفير التدريب المهاري المحلية.
في هذا المثال، يسري الاتفاق على المعدات التي تم شراؤها من قبل وكالة إدارة المخيم. وهو يضع كذلك الملامح العامة لبيان الاختصاصات المتعلقة باستخدام مركز التدريب المهاري داخل المخيم والحوافز المدفوعة لمعلمي التدريب المهاري من قبل وكالة إدارة المخيم.
- شبكة السياسات الإنسانية، ٢٠٠١. تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ: منهج قائم على تعزيز سبل كسب الرزق. بحث الشبكة رقم a ٣٦.
- لجنة الصليب الأحمر الدولية، ٢٠٠٧. توجيهات إرشادية لبرامج التحويل النقدي.
- التوجيهات والمعايير الخاصة بالحيوانات الداجنة في حالات الطوارئ (LEGS).
- أوكسفام، ٢٠٠٦. برامج التحويل النقدي في حالات الطوارئ: دليل عملي.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٦، أداة للتقييم القائم على المشاركة في العمليات.

Oliver Bakewell, id21. *Refugees and Local Hosts: A livelihoods Approach to Local Integration and Repatriation.*

Simona Cavaglieri. *Livelihoods and Micro-finance in Refugee Camps (Masters Thesis).*

Christina Clark, 2006. *Livelihood Networks and Decision-making among Congolese Young People in Formal and Informal Refugee Contexts in Uganda, Households in Conflict Network, Working Paper 13.*

FAO/IFAD/WFP, 2003, “From Emergencies to Sustainable Development”. Working Together. Issue 5.

Forced Migration Review, 2004. “Sustainable livelihoods: seeds of success?” Vol. 20.

Valerie Guarnieri, FAO, 2003. *Food aid and Livelihoods: Challenges and Opportunities in Complex Emergencies.* Food and Agriculture Organisation.

Households in Conflict Network.

International Labour Organization (ILO), UNHCR, 2002. *Introduction to Micro-finance in Conflict-affected Communities. A Training Manual.*

International Labour Organization (ILO), 1997. *Manual on Training and Employment Options for Ex-combatants.*

Karen Jacobsen, Feinstein International Famine Center, 2004. Tufts University. *Microfinance in protracted refugee situations: Lessons from the Alchemy Project.*

Susanne Jaspars and Jeremy Shoham, Overseas Development Institute, 2002. *A Critical Review of Approaches to Assessing and Monitoring Livelihoods in Situations of Chronic Conflict and Political Instability, Working Paper 191.*

Sue Lautze, Feinstein International Famine Center, 1997. *Saving Lives and Livelihoods, The Fundamentals of a Livelihood Strategy.*

Livelihoods Connects

MBP, Micro Finance Following Conflict. “Frequently asked Questions on Basic Microfinance Concepts”, Briel No. 8.

and “Microfinance for Special Groups. Refugees, Demobilized Soldiers and Other Populations”. Brief No. 7.

Geetha Nagarajan, ILO, UNHCR, 1999. *Microfinance in Post-conflict Situations. Towards Guiding Principles for Action.*

Geetha Nagarajan, ILO. *Developing Micro-finance Institutions in Conflict-affected Countries: Emerging Issues, First Lessons Learnt and Challenges Ahead.*

Overseas Development Institute, *Livelihoods and Chronic Conflict Working Papers Series.*

Jason Phillips, 2004. “Challenges to the effective implementation of microfinance programmes in refugee settings”, *Forced Migration Review.*

Jessica Schafer, Overseas Development Institute, 2002. *Supporting Livelihoods in Situations of Chronic Conflict and Political Instability: Overview of Conceptual Issues, Working Paper 183.*

Barry Sesnan, Graham Wood, Marina L. Anselme and Ann Avery, 2004. “Skills training for youth”, *Forced Migration Review*.

Jane Travis, 2004. “Credit-based livelihood interventions in a Zambian refugee camp”, *Forced Migration Review*.

UNHCR, 2005. *Handbook for Self-Reliance*.

UNHCR, 2002. *Livelihood Options in Refugee Situations: A Handbook for Promoting Sound Agricultural Practices*.

UNHCR, 2004. *The Zambia Initiative: In Pursuit of Sustainable Solutions for Refugees in Zambia*.

USAID, 2005. *Livelihoods and Conflict. A Toolkit for Intervention*.

Marc Vincent and Birgitte Refslund Sorensen, (eds.) 2001. *Caught Between Borders: Response Strategies of the Internally Displaced*.

Machtelt De Vriese, UNHCR, 2006. *Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence*.

Women’s Commission for Refugee Women and Children. “We Want to Work”. *Providing Livelihood Opportunities for Refugees in Thailand*.

World Food Programme, *Food for Work*.

Helen Young et. al. Feinstein International Center, 2007. *Sharpening the Strategic Focus of Livelihoods Programming in the Darfur Region*.